



بيان المملكة العربية السعودية

جلسة مناقشة تقريرها الجامع لتقريرها (الثالث والرابع)
الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
الدورة (69) للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

يلقيه رئيس وفد المملكة

معالي الدكتور/ بندر بن محمد العيبان

رئيس هيئة حقوق الإنسان

11 جمادى الآخرة 1439هـ الموافق 27 فبراير 2018م

جذيف

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيسة اللجنة، السيدة داليا لينارتي،

السيدات والسادة خبراء اللجنة،

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم بكل خير:

يسعدني في مستهل هذا اللقاء أن أتقدم للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة؛ بجزيل الشكر والتقدير على الدور الكبير والمهم الذي تقوم به لمتابعة وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

السادة الحضور

تعيش بلادي بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، حفظهم الله، مرحلة تطوير مهمة لبناء وطن أكثر ازدهاراً يليق بمكانة المملكة العربية السعودية، ويحقق طموحات وتطلعات الشعب السعودي الكريم، بما يتناسب مع دورها الفعال في محيطها الإقليمي والدولي.

من هنا جاءت رؤية المملكة 2030 الطموحة ببرامج ومبادرات تطويرية واقتصادية لجميع مناحي الحياة، ولكون المرأة شريك جوهري في البناء والتنمية فإن لها دور أساسي في إنجاح وإذكاء هذه البرامج والمبادرات. ولتمكين المرأة السعودية من القيام بدورها التنموي المناط بها، قامت الدولة بحزمة من الإصلاحات ومراجعة الأنظمة واللوائح لدعمها وتمكينها وفق

ثوابتنا الدينية وقيمنا الاجتماعية، ومنهجنا الوسطي، بما يحفظ الحقوق ويحدد الواجبات.

إن المرأة السعودية توافرت لها عوامل مُمكنة: من إرادة سياسية، وإمكانات اقتصادية، ووعي مجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية، إضافة إلى توافر الكوادر النسائية المؤهلة.

وحرصاً من حكومة بلادي على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل؛ فقد اشتملت " رؤية المملكة 2030 " على خطط وبرامج تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة. ومن أبرز الوسائل والآليات لتحقيق ذلك إطلاق الكثير من البرامج، مثل برنامج التحول الوطني، وبرنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وكذلك برنامج مراجعة الأنظمة وقياس الأداء.

((ولعله من جميل الصدف أن يصدر يوم أمس قراراً ملكياً في مسار تمكين المرأة السعودية، إذ أعلن تعيين الدكتورة تماضر الرماح نائبة لوزير العمل والتنمية الاجتماعية))

السيدة الرئيس

السيدات والسادة

إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ تمثل الأساس القانوني الأبرز لتعزيز وحماية حقوق المرأة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، فهي الاتفاقية الأشمل من بين الاتفاقيات التي تغطي هذا الجانب الهام؛ عطفًا على طبيعة أحكامها وما تضمنته من آليات وتدابير كفلت تعزيز وحماية حقوق المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها.

كما أن الجهود التي تقوم بها لجننتكم الموقرة تسهم في تطبيق أمثلٍ لأحكام الاتفاقية وذلك من خلال أدوات فاعلة أبرزها: دراسة التقارير، وطرح الاستفسارات في إطار قوائم المسائل، والحوار التفاعلي البناء. ونحن إذ نقدر هذه الجهود؛ فإننا نؤكد على أن حكومة بلادي تولي أهمية بالغة لكل ما يصدر من قبل اللجنة من ملحوظات ختامية وتوصيات عامة.

لقد أعدّ تقرير المملكة العربية السعودية - موضع النظر - ومذكرة إجاباتها على قائمة المسائل؛ وفق منهجية تركز على تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني؛ ليعكس التقرير ومذكرة الإجابات - بشفافية وموضوعية - التحديات التي تواجه الجهود الخاصة بإعمال حقوق المرأة، وما تم اتخاذه من تدابير لتجاوز هذه التحديات إنفاذاً لالتزامات المملكة بموجب الاتفاقية.

السيدة الرئيس

السيدات والسادة

أولت المملكة العربية السعودية حقوق المرأة عناية فائقة؛ انطلاقاً من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي أوجبت حفظ حقوقها واحترام كرامتها وحرمت أي ظلم يقع عليها. وقد انعكس ذلك في الأطر النظامية والمؤسسية التي تكفل حماية حقوق المرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي تَضَمَّنَ أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة، وأن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس تتضافر أنظمة المملكة، ووسائل الانتصاف فيها، وفي مقدمتها السلطة القضائية؛

لتشكل إطاراً قانونياً يحمي ويعزز حقوق المرأة، ويحظر التمييز ضدها، ويوسع دائرة الخدمات المقدمة لها.

وقد أكدت الرؤية على أن المرأة السعودية عنصراً مهماً من عناصر قوتنا، وتضمنت الالتزام بتنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا. ومن أهداف رؤية المملكة 2030؛ رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكينها من خلال الأهداف الأخرى التي تضمنتها الرؤية مثل: تخفيض معدل البطالة، ورفع مساهمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي، وتعزيز العمل التطوعي.

وفي إطار الرؤى والتخطيط الاستراتيجي؛ تم إعداد مشروع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، من خلال لجنة مكونة من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وقد تضمن مشروع الاستراتيجية ستة محاور هي؛ الإطار القانوني، والقدرات المؤسسية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وثقافة حقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي والدولي؛ ينبثق منها عدد من الأهداف والبرامج والمبادرات التي تتناول جميع حقوق الإنسان، وستتضافر هذه الاستراتيجية مع " رؤية المملكة 2030" لتعزيز وحماية حقوق المرأة، ومناهضة التمييز ضدها، وتحقيق أفضل الممارسات المنسجمة مع المعايير الدولية.

السيدة الرئيس السيدات والسادة

امتداداً للجهود التي تبذلها المملكة في سياق تعزيز وحماية حقوق المرأة، فقد تم اتخاذ المزيد من التدابير التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها؛ إنفاذاً للالتزامات المملكة بموجب الاتفاقية، والتوصيات السابقة التي قدمتها لجننتكم الموقرة.

وقد عكس تقرير المملكة – موضع النظر- ومذكرة إجاباتها على قائمة المسائل، شواهد من هذه التدابير ونتائجها، حيث صدرت وحُدثت العديد من الأنظمة التي تعزز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان مثل نظام القضاء، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ونظام العمل.

كما صدرت العديد من الأسس القانونية التي تعزز وتحمي حقوق المرأة بشكل خاص، ومن أبرزها الأمر الملكي الكريم رقم 121 الصادر في عام (2011)، الذي جاء ضمن أحكامه توسيع دائرة العمل للمرأة في الوزارات والقطاعات الحكومية والأهلية في عدة مجالات منها المجال التعليمي والصحي وفي المدن الصناعية، مع توفير وسائل النقل والحضانات، والأمر السامي الكريم رقم 27808 الصادر في عام (2017) بشأن دراسة قضايا العنف الأسري، والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، وقرار مجلس الوزراء رقم (679) الصادر في عام (2017) بالموافقة على تنظيم صندوق النفقة، بهدف ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير.

وقد توجت الجهود المتخذة في الإطار التشريعي، بصدور الأمر السامي الكريم رقم 33322 الصادر في عام (2017) الذي أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ودعم هيئة حقوق الإنسان بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية؛ لوضع ما يلزم من برامج للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة، من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية، والتأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر التعليمات والإجراءات المعمول بها الخاصة بتلك الخدمات في مواقعها الرسمية.

وقد صدر الأمر السامي الكريم رقم 25803 وتاريخ 1439/5/29هـ بشأن تقديم المساعدة الحقوقية للنساء والأطفال في حالات الإيذاء، حيث تم توجيه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحاميين للحصول على قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين وعناوينهم لتقديم المعونة القضائية، والتعاون معهم، عملاً بالفقرة (11) من المادة (الثالثة عشرة) من تنظيم الهيئة السعودية للمحاميين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (317) بتاريخ 1436/7/8هـ، وإبرام مذكرة تفاهم مع جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، للاستفادة من تجربتها في تقديم العون الحقوقي للمستحقين والمشورة الفنية لهم، والتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للاستفادة مما لديها في شأن تقديم المعونة القضائية، وكذلك التواصل مع محامين لتشجيعهم وتحفيزهم على تقديم المساعدة الحقوقية للمستحقين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسس القانونية لم تقف عند حد معالجة بعض التحديات، بل تجاوزت ذلك إلى تصحيح بعض المفاهيم والتصورات الخاطئة التي قد تمثل عائقاً يحول دون تمكين المرأة، إضافة إلى ما اتم اتخاذه من تدابير في مجال التوعية بحقوق الإنسان والتربية عليها وخاصة حقوق المرأة.

السيدة الرئيس

السيدات والسادة

بالنسبة للإطار المؤسسي، فقد تم إنشاء محاكم للأحوال الشخصية وفقاً لنظام القضاء.

كما تم إنشاء مجلس شؤون الأسرة، ليتولى مهمة رعاية شؤون الأسرة، وقد تضمن تنظيم المجلس تشكيل ما يلزم من لجان فنية من بينها لجنة تعنى بحقوق المرأة. ويعمل هذا المجلس على التأكد من قيام الجهات الحكومية والأهلية المعنية بأدوارها، وتحقيق غاياتها، والتنسيق بينها؛ لتكوين الرؤية المشتركة للأسرة.

وفي إطار الجهود المبذولة لمواجهة العنف الأسري؛ تم إنشاء مركز متخصص لتلقي بلاغات العنف الأسري على رقم مجاني يعمل على مدار الساعة، وبكادر نسائي بالكامل ويسهم في التدخل السريع في حالات الإيذاء وحالات العنف الأسري، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

كما تم إنشاء لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص مكونة من الجهات الحكومية ذات العلاقة، كأحدى الآليات الوطنية المعنية بتنفيذ نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

السيدة الرئيس السيدات والسادة

لقد أثمرت الجهود المتخذة في سياق حماية وتعزيز حقوق المرأة عن كثيرٍ من التطورات التي جاء تفصيلها في التقرير ومذكرة الإجابات على قائمة المسائل، ومن أبرزها في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة، تعيين ثلاثين سيدة في مجلس الشورى بما نسبته (20%) من إجمالي عدد أعضاء المجلس، وتعيين ست سيدات في مجلس هيئة حقوق الإنسان، بما نسبته (25%) من إجمالي عدد أعضاء مجلس الهيئة، وتعيين العديد من السيدات في مواقع صنع القرار العليا، وحصول المرأة على حق الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية، وقد سبق وأن أتيح للمرأة المشاركة في الترشح والانتخاب لمجلس الغرف التجارية، وفازت مجموعة من السيدات بعضوية هذه المجالس.

كما أثمرت الجهود المتخذة في مجال صحة المرأة عن الكثير من النتائج الإيجابية، شملت رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين مرتكزة على مبدأ المساواة بين الجنسين، وقد شملت هذه الجهود مجالات عدة منها: مجالات رعاية الأمومة والطفولة حيث انخفض معدل وفيات الأمومة لكل مائة ألف مولود حي إلى (12) في عام 2017م، وارتفعت نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة إلى 98% عام 2016م، كما بلغت نسبة

الأمهات اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين في عام 2016م إلى 98%. إضافة إلى برامج التحصين، والرعاية الصحية لذوي الإعاقة والمسنين، والرعاية الصحية للطالبات، والصحة النفسية، والرعاية الصحية في حالات الحوادث والطوارئ والكوارث ومكافحة الأمراض المعدية، والوبائية وعلاج الأمراض المستعصية وزراعة الأعضاء، وغير ذلك من عناصر الرعاية الصحية الشاملة، إضافة إلى ما يتعلق بالبنية التحتية المساندة.

وفي مجال تعليم المرأة، بلغت نسبة الفتيات في التعليم العام والتعليم العالي 52%. كما تم خفض نسبة الأمية من خلال الاستمرار في إطلاق البرامج المرنة مثل برنامج مجتمع بلا أمية، وبرنامج "مدينة بلا أمية"، ومشروع "قوافل النور"، وبرنامج الحي المتعلم وغيرها من البرامج التي تهدف إلى الوصول للمستهدفات من النساء في المناطق المختلفة. وكذلك خفض نسبة تسرب الطالبات من التعليم. وفضلاً عن مجانية التعليم العام والجامعي يتم تقديم حوافز مادية ومعنوية، من بينها منح مكافآت مالية للطلاب والطالبات على حدٍ سواء؛ كما تم توسيع التحاق الفتيات في التخصصات العلمية والمهنية وخاصة التي يتطلبها سوق العمل، واعتماد مقرر التربية الرياضية كمقرر دراسي للطالبات في التعليم العام.

وفي إطار التدريب المهني للمرأة، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (60) وتاريخ 1430/2/28هـ الموافق (2009/10/17م) المتضمن عدداً من الأحكام لدعم المرأة ومنها، التوسع في مجالات التعليم التقني والمهني، وبرامج التوظيف الإلكتروني.



وفي مجال العمل، تم اتخاذ العديد من التدابير الهادفة إلى القضاء على البطالة وخاصة بين الإناث، ومن أبرزها قيام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية؛ بإطلاق خمسة برامج تهدف إلى تمكين المرأة لاسيما الأكثر حاجة، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وهي: برنامج دعم ضيافة أطفال المرأة العاملة، وبرنامج نقل المرأة العاملة، وبرنامج دعم نمو التوطين بالمنشآت، وبرنامج العمل الحر، وبرنامج العمل الجزئي.

كما أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مبادرة تطوير الآليات لتمكين النساء من البرامج التأهيلية المنتهية للتوظيف. ولمنع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات؛ صدر قرار وزير العمل في عام 2010م الذي نص على المساواة في الأجور في العمل ذي القيمة المتساوية، وقد أكد على ذلك النموذج الموحد للائحة تنظيم العمل التي صدرت في يناير 2018م.

وفيما يتعلق بالمشاركة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية، فقد حقق مستوى مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية ارتفاعاً مستمراً بشكل متوازي مع ما تشهده المجالات الأخرى المرتبطة بحقوقها كالتعليم والعمل والصحة. وصاحب هذا الارتفاع استفادة المرأة بشكل أكبر من القروض الاستثمارية، والخدمات التمويلية المقدمة من القطاع العام أو الخاص بأشكالها المختلفة، وقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في الأعمال التجارية، ونسبة حصتها من رأس المال المسجل لكافة الكيانات التجارية. كما تقلدت المرأة السعودية العديد من المناصب القيادية في القطاع الخاص مثل رئاسة مجلس إدارة السوق المالية السعودية، وبعض المصارف، والشركات.

السيدة الرئيس السيدات والسادة

إن المملكة العربية السعودية بوصفها طرفاً في خمس اتفاقيات أساسية من أصل اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، فقد حرصت على التعاون مع هيئات المعاهدات بما فيها لجنتم الموقرة، من خلال الالتزام بإعداد وتقديم التقارير الدورية، والإجابة على ما تبيده هيئات المعاهدات من تساؤلات حيال بعض المسائل والموضوعات، والمشاركة في الحوارات التفاعلية مع هذه الهيئات.

وفي إطار التزامات المملكة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان؛ فقد تم في يناير من العام 2015م؛ إنشاء لجنة وطنية دائمة معنية بإعداد تقارير المملكة التعاهدية، وتتكون هذه اللجنة من عدد من الجهات الحكومية؛ وتهدف لتعزيز القدرات الوطنية في متابعة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات، وإعداد وتقديم التقارير في مواعيدها المحددة، والتنسيق لجمع البيانات وتحليلها، وتؤدي هذه اللجنة مهامها بالتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني، التي تُعد شريكاً أساسياً للجهات الحكومية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

كما عززت المملكة الاستفادة من مذكرة التفاهم للتعاون الفني المبرمة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام 2012م في مجال التعريف والتوعية بالاتفاقية والتدريب عليها، حيث أقيمت العديد من الأنشطة التدريبية التي استهدفت القضاة وأعضاء النيابة العامة والمكلفين بإنفاذ القانون وغيرهم من المعنيين، وقد بلغت (40) نشاطاً في مجال التعريف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

السيدة الرئيس السيدات والسادة

في الختام: أود التأكيد بأن المملكة العربية السعودية بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز - حفظهما الله - وبسواعد أبناء وبنات المملكة والمقيمين على أرضها ماضية قدما نحو بناء مجتمع حيوي، واقتصادٍ مزدهر، ووطن طموح، وبلوغ أعلى المستويات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، لاسيما وأن ذلك من التزامات وأهداف " رؤية المملكة 2030"، بأن تكون المملكة العربية السعودية دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع، دستورها الإسلام ومنهجها الوسطية، تتقبل الآخر وترحب بالكفاءات من كل مكان، وتحترم الجميع خاصة من يشاركها البناء والنجاح.

ونتطلع جميعاً لحوار تفاعلي ببناء يعزز الاستفادة من الخبرات التي تتمتعون بها كأعضاء في لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، متمنياً للجميع التوفيق في أعمال هذه الدورة.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.